Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

أثر عرض النقود على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990-2020

أسامة سالم الفرد
جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد الزاوية

صالح عمار الطويل
جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد العجيلات

صلاح الفيتوري الطيب
جامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد العجيلات

O.alfrd@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/8/27 -تاريخ المراجعة: 2025/9/30- تاريخ القبول: 2025/11/5- تاريخ للنشر: 6/12/ 2025

الملخص:

هدفت الدراسة لتباين الدور لذي يلعبه العرض النقدي على التضخم في ليبيا، وقد تم معرفة مفهوم العرض النقدي بنوعيه الواسع والضيق، وكذلك تم عرض بيانات للفترة من 1990 الي 2020 وقد ظهرت النتائج من البيانات أن لعرض النقود تأثير كبير على التضخم في بعض مراحل الدراسة وفي بعض المراحل لم يكن لها تأثير وهذا كان بسبب العديد من الأسباب التي أثرت في التضخم غير عرض النقود. فالدولة مرت بعدة فترات كانت فيها تحت ضغوط داخلية وخارجية مثل الحصار وحرب 2011 وما تلها من أزمات... واوصي الباحثين بتفعيل الدفع الإلكتروني وتشجيع المواطنين على التحول نحو الدفع الإلكتروني والابتعاد عن الدفع النقدي، وكذلك على الاقتصاديين والقائمين على السياسات الاقتصادية تفعيل السياسة النقدية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي – التضخم- السياسة النقدية- المعروض النقدي- المستوى العام للأسعار.

Abstract

The study aimed to examine the varying role played by the money supply in influencing inflation in Libya. It explored the concept of money supply in both its broad and narrow definitions and presented data covering the period from 1990 to 2020.The findings from the data revealed that the money supply had a significant impact on inflation during certain phases of the study, while in other phases, its effect was minimal. This variation was attributed to multiple factors influencing inflation beyond the money supply itself. The country experienced several periods of internal and external pressures, such as the international sanctions, the 2011 war, and the subsequent crises. The researcher recommended promoting electronic payment systems and encouraging citizens to shift toward digital transactions instead of cash payments. Additionally, economists and policymakers should strengthen monetary policy to achieve greater economic stability.

المقدمة:-

عرض النقود يعتبر من العناصر المؤثرة بشكل كبير على التضخم في الدول المتقدمة او النامية، ويكون التأثيرات أكبر في الدول النامية لغياب الملامح الواضحة للاقتصاد النامي وعدم قدرة الدولة في تنفيذ سياسات تمنع تطور العرض النقدي، أن المعروض النقدي يؤثر على التضخم عن طريق زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي ارتفاع الأسعار.

الكمية النقدية لها تأثير في أي اقتصاد في العالم، لأنه زيادته هذه الكمية أو انخفاضه لها تأثير على عدة مؤشرات في الاقتصاد، والتضخم احد هذه المؤشرات التي تتأثر بزيادة المعروض النقدي في الاقتصاد وخاصة عندما لا يتبع هذه الزيادة زيادة في المعروض الحقيقي من الناتج القومي في الاقتصاد القومي، وبالتالي يحدث المعروض الزايد تأثير سلبي على الاقتصاد وزيادة معدلات التضخم إلى أرقام قياسية أحيانا.

المشكلة الاقتصادية:

التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تتطلع باهتمام الكثير من الكتاب الاقتصاديين الذين يسعون لمعرفة المسببات التي تؤدي لهذه الظاهرة، ومن المسببات التي يتم التركيز عليها لما لها من ارتباط وثيق بمعدلات التضخم، فالدراسة ركزت على العلاقة بين التضخم وعرض النقود ومعرفة التأثير الأكبر لهذا العامل ووضع تساؤل لتحديد المشكلة المراد معالجتها كالاتي: ما مدى تأثير عرض النقود على التضخم في الاقتصاد الليبي.

أهداف البحث

1. تحليل تطور معروض النقود ومعدلات التضخم في ثلاثة أطر زمنية رئيسة.
2. قياس الترابط السنوي بين نمو المعروض النقدي والتضخم.
3. تقديم توصيات سياسية لتحقيق استقرار الأسعار وتعزيز النمو.

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث أن الدراسة في المواضيع الاقتصادية كالتضخم وعرض النقود من المواضيع التي تهم المواطن والقائمين على السياسة النجدية في الاقتصاد الليبي، مما تعطي هذه الدراسات مؤشر للمهتمين لتحديد الطريق الصحيح من خلا التوصيات والنتائج المستخلصة من تحليل البيانات والتقارير المحلية والدولية.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي لظاهرة التضخم من خلال تحليل التقارير والبحوث والدراسات السابقة المتعلقة بالتضخم وعرض النقود، وتحليل البيانات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي من خلال الدوريات والتحليلات للعديد من الكتاب المحليين والدوليين.

مفهوم عرض النقود:-

عرض النقود يعتبر من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها الدولة عند الحاجة وفي مختلف الفترات التي تحدث فيها الازمات الاقتصادية، والاقتصاد الليبي يعتبر من الاقتصاديات التي تتأثر بالتضخم بسبب عدة عوامل منها زيادة المعروض النقدي لدى الافراد، وهذه الدراسة ستركز على توضيح هذا التأثير باستخدام البيانات واراء الكتاب في هذا المجال.

مفهوم عرض النقود :يعرف عرض النقود على أنه الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي، والمصنفة إلى ثالثة أنواع رئيسية هي (الهادي و ابوكراش، 2016)

■عرض النقود بالمعنى الضيق MS1 حيث يدار هذا النوع من العرض بواسطة المصرف المركزي والمصارف التجارية، ويشمل العملة المتداولة خارج المصارف التجارية والودائع تحت الطلب، فإذا تم التعبير عن العملة المتداولة خارج المصارف بالرمز CS والودائع تحت الطلب بالرمز CD فإنه يمكن التعبير عن عرض النقود بالمعنى الضيق MS1بالصيغة التالية CD +CS =MS 1 :

■عرض النقود بالمعنى الواسع MS2 حيث يشمل هذا النوع مكونات عرض النقود بالمعنى الضيق MS1مضافا إليه ما يعرف بأشباه النقود DM ،بذلك يمكن التعبير عن عرض النقود بالمعنى الواسع MS2بالصورة التالية MS2 = DM+ MS1

■عرض النقود بالمعنى الأوسع MS3 يمكن تصنيف عرض النقود بالمعنى الاوسع (على أنه الفرق في مدة ونوع الودائع التي يمكن احتسابها في بند عرض النقود بالمعنى الواسع من عدمه، فبعض الدول تصنف (الودائع) تحت بند عرض النقود بالمعنى الواسع بينما أخرى تصنفه تحت بند عرض النقود بالمعنى الأوسع). وهذا التصنيف لعرض النقود غير متبع في ليبيا نظرا لعدم توفر الآليات التي يمكن استخدامها لذلك. فنتيجة للتقدم والتطور في الأسواق المالية نتج عنه ظهور مؤسسات مالية ووسيطة بني المصارف التجارية والمصرف المركزي يف بعض الدول المتقدمة، مما ترتب عليه ظهور أشكال من الودائع المالية التي تحتاج إلى آجال أطول من تلك التي صنفت تحت الطلب أو التي لا تزيد مدتها عن سنتين على أقصى تقدير وهذا النوع من المؤسسات المصرفية يشمل المصارف المتعاملة بأوراق السندات المالية مثل بيع وشراء الأوراق المالية والتي تقوم بها غالبا مؤسسات مثل مصارف الادخار والإقراض (محمد الصيد، 2019)

عرض النقود والتضخم واراء المدارس الاقتصادية: –

ويعتبر التضخم من المؤشرات التي لها أهمية في توضيح قدرات الاقتصاد الوطني لأي دولة في العالم، وأهمية التضخم جاءت من الأثر الذي يسببه على القدرة الشرائية للأفراد وكذلك تأثيره في قدرة منافسة المنتجات المحلية. وقد حدث خلاف بين المدارس الاقتصادية من حيث تحديد العوامل المؤدية للتضخم ومنها عرض النقود، الذي سيتم التطرق للتأثيرات على التضخم في هذا الفصل (داغر، الصويعي، 2010).

أن نمو المعروض النقدي في الاقتصاد وتأثيره علي المستوى العام للأسعار يستند إلى مدى درجة قدرة الاستجابة للناتج القومي الحقيقي لتزايد الطلب الكلي في الاقتصاد القومي، فالزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن زيادة المعروض النقدي ستكون لها تأثيرات كبيرة علي المستوى العام للأسعار إذا لم تكون هناك زيادة في الناتج الحقيقي للاقتصاد وذلك لامتصاص الزيادة في الطلب. وقد جاءت النظرية النقدية لتفسير ظاهرة التضخم على انه مرتبط بكمية النقود الموجودة في الاقتصاد، وكثير من الاقتصاديين وافقوا هذا الطرح بحيث أكدوا ان أي زيادة في العرض النقدي في الاقتصاد دائما ما يكزن له تبعات تضخمية وخصوصا في السنوات التي سبقت الكساد الكبير (عبد العزيز علي صداقة واخرون،2019). والذين دعموا هذه النظرية وضعوا عدة نقاط تثبت تتناسب مع طرحهم ومنها:–

1– التغيرات التي تحدث في كمية النقود دائما ما يتبعها تغيرات في الاسعار وبنفس النسبة.

2– هنا علاقة طردية بين العرض النقدي والاسعار فكلما زاد العرض النقدي زادت الاسعار.

3– قيمة النقود تنخفض دائما كلما زادت الكمية منها، أي ان هناك علاقة عكسية بين كمية النقود وقيمته.

4– هناك علاقة طردية بين كمية النقود ولطلب على السلع وعكسية بين كمية النقود والسلع.

5– احد افتراضات هذه النظرية التشغيل الكامل لعوامل الانتاج أي انه الاقتصاد في حالة توظف.

6– ومن افتراضات النظرية الكلاسيكية أن هناك محددات معينة على الاسعار وهي كمية النقود، سرعة التداول النقدي ومقدار المبادلات.

ورواد النظرية الكلاسيكية ينظرون لكمية النقود على اساس معادلة التي صاغها ارفينج فيشر حيث توضح هذه المعادلة سرعة دوران في ضوء كمية النقود الموجودة في الاقتصاد، بالإضافة لعلاقتهم بالمستوى العام للأسعار، ويوضح فيشر أنه استنادا لشرط التوازن والمتمثل في تساوي العرض والطلب، فإن قيمة مجموع المبادلات الحاصلة في اقتصاد ما في سنة ما يساوي مجموع النقد المدفوع فيها، ومجموع النقد المدفوع هو حاصل ضرب كمية النقد في سرعة التداول وقد صاغ هذه المعادلة كالتالي:–

$$M*V= T*P$$

واستنادا لفرضيتين تفيدان بأن كمية المبادلات T متغير لا يتأثر بالمتغيرات التي تشتمل عليها المعدلة، وأن سرعة دوران النقود V ثابتة في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن تغير كمية النقود، والجدير بالذكر أن سرعة دوران النقود تعني متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة .وبوجود هذين الافتراضين يبقى المتغيرين M متوسط كمية النقود خلال فترة من الزمن، و P المستوى العام الأسعار، هما المتغيران الفاعلان في المعادلة، حيت توصلت إلى أن زيادة كمية النقود ستؤدي إلي زيادة المستوى العام الأسعار بنفس النسبة، وبالتالي التضخم (عبدالحكم الدردير و عبدالباسط منصور،2022).

ومن هذا يتضح أن المستوى العام للأسعار يساوي كمية النقود المتداولة ضرب سرعة تداولها مقسوما على كمية التبادل بين السلع والمنتجات، وقد طور الكلاسيك هذه النظرية ومنهم الفريد مارشال واعضاء مدرسة كمبردج فقد اضافوا عدة متغيرات للمعادلة واصبحت كما يلي:-

$$M=K*PY$$

أما النظرية الكينزية فقد انتقدت الأفكار والافتراضات التي بنت عليها النظرية الكلاسيكية نتائجها، فالكينزيون يفسرون ظاهرة التضخم على انها ظاهرة متعلقة بالطلب والعرض على السلع والخدمات، ومتعلقة بمحددات الدخل القومي. وبهذا اسس الكينزيون نظريتهم على أن قوى الطلب والعرض في السوق هي التي تحدد مستوى التوازن والتوظف، وقد استندت النظرية على عدة مراحل لتحقيق هذا التوازن ففي حالة عدم وجود توظف كامل في الاقتصاد فان الاقتصاد هنا يعاني من البطالة أو عدم الاستغلال الأمثل للموارد، وبالتالي فأن الطلب سيكون اكبر من العرض وذلك لاتجاه وميول الأفراد للاستهلاك، ومن هذا التوجه يحدث ضغط على السلع المتاحة مما يحدث اثار تضخمية وارتفاع اسعار هذه السلع. أما في حالة التوظف الكامل والذي تكون فيه كل الموارد مشغلة تشغيلا كاملا، فان كينز يرى ان الزيادة في الطلب الكل لن يقابله نفس الزيادة في العرض الكلي لأنه يفترض أن مرونة العرض الكلي تساوي صفر، وبالتالي فان الضغوط في الطلب الكلي ستسبب ضغوط تضخمية بحيث ترتفع الأسعار.

اما رواد المدرسة الحديثة فقد أكدوا أن السياسات النقدية في الاقتصاد هي الخيار الوحيد للحد من ظاهرة التضخم، ويرى رواد هذه النظرية ومنهم ميلتون فريدمان بأن المسبب الرئيسي لظاهرة التضخم هو كمية النقود في الاقتصاد، وف حالة سيطرة السلطات النقدية على هذه لكمية ستحتوي التضخم وتقننه، ويرى فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام في الاسعار لا يمكن أن تحقق في المدى الطويل الا تحقيق العرض النقدي الامثل الذي تحدد السلطات النقدية، وقد وضح بان أي زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها ، فيجب زيادة نصيب الوحدة المنتجة من النقود بنفس القدر الذي يمكن به الغاء انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الامثل وهذا سيؤدي ظهور التضخم في الاقتصاد (عبد العزيز علي صداقة واخرون،2019).

طبيعة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا الفترة من 1990–2000

تمييز الاقتصاد الليبي في هذه الفترة بحدوث عدة ازمات بما فيها الحصار الذي كان مفروض على دولة الليبية وارتفاع في سعر الصرف خلال هذه الفترة، ومن الجدول رقم (1) يتضح أن معدل التضخم ارتفع من سنة 1990 الي 1991م، ومن ثم انخفض في سنة 1992 ليبدأ في الزيادة من سنة 1993م الي سنة 1998م وذلك في اتجاه زيادة معدلات عرض النقود خلال هذه السنوات.

السنة	الرقم القياسي لأسعار	معدل التضخم	عرض النقود	معدل تغير عرض النقود
1990	44.3914	8.616036	6155.3	-1.943041
1991	49.5994	11.73204	6035.7	14.538496
1992	54.0755	9.02454	6913.2	5.1322108
1993	59.4684	9.972934	7268	11.356632
1994	67.4576	13.43438	8093.4	10.493736
1995	74.7766	10.84971	8942.7	7.0034777
1996	83.2126	11.28167	9569	3.9638416
1997	92.5578	11.23044	9948.3	4.1192968
1998	97.188	5.002501	10358.1	-5.7365733
1999	98.6441	1.498215	9763.9	-1.5137394
2000	95.7935	-2.889723	9616.1	6.5119955

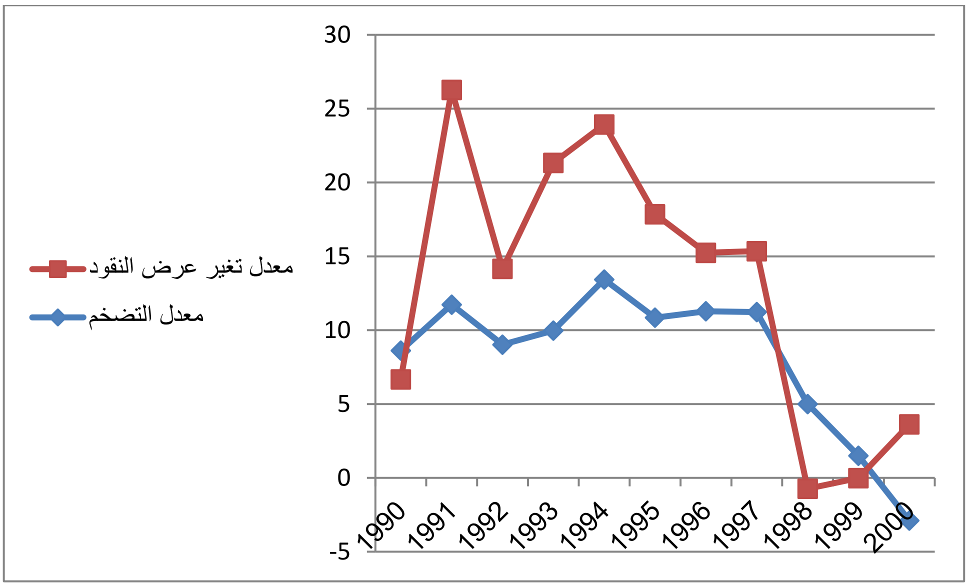

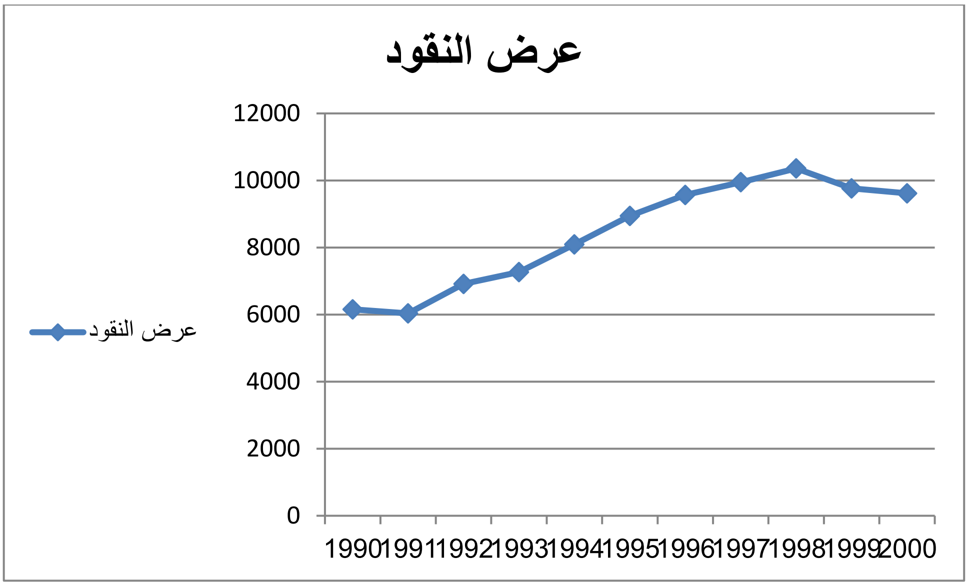

وعند النظر للشكل البياني لكل من الرقم القياسي للأسعار وعرض النقود فنجد أن كليهما يسير في نفس الاتجاه، فكلما زاد عرض النقود زاد الرقم القياسي للأسعار خلال فترات التسعينات، وقد بدأ الرقم القياسي للأسعار في نهاية التسعينيات بالانخفاض متماشية مع الانخفاض الحاصل في عرض النقود، ، وقد تأثر التضخم بارتفاع عرض النقود في هذه الفترة ولكن ليس بنسب كبيرة، وهذا راجع لان الاقتصاد الليبي مر بأزمة الحصار وزيادة اسعار الصرف مما اضطر الجهات العامة لزيادة الانفاق وبالتالي زيادة عرض النقود، وقد انخفض الرقم القياسي للاسعار في سنة 99 –2000 وهذه السنوات كان نهاية فترة الحصار وانتعاش اسواق النفط (فتحي محمد بالحسن مجيد وعطية الفيتوري، 2016).

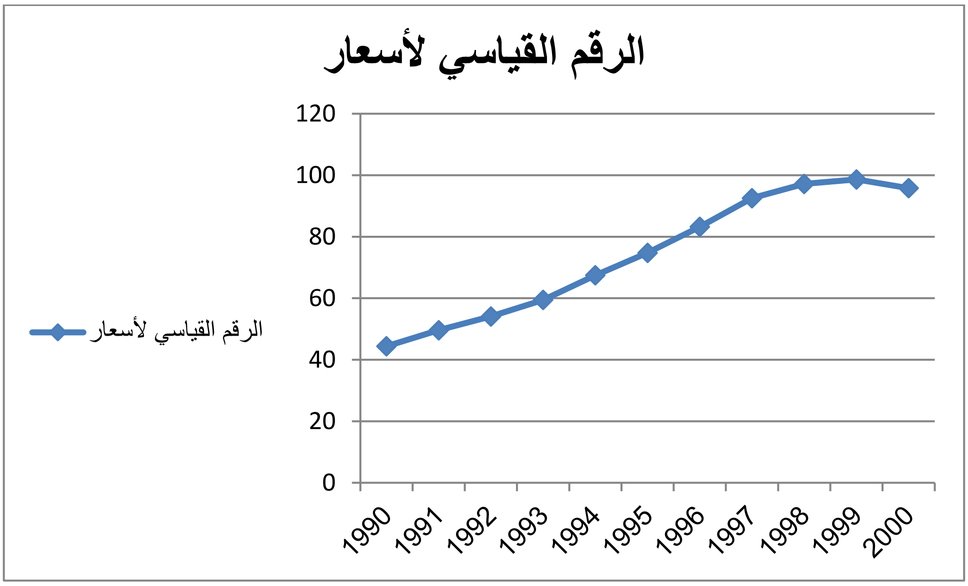

طبيعة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا الفترة من 2001-2010

السنة	الرقم القياسي الأسعار	معدل التضخم	عرض النقود	معدل تغير عرض النقود
2001	87.0339	-9.14428	10242.3	6.8070648
2002	78.7288	-9.542356	10939.5	5.6547374
2003	77.0416	-2.143066	11558.1	13.647572
2004	77.8197	1.010002	13135.5	30.153401
2005	80.1387	2.979896	17096.3	14.971661
2006	81.2789	1.422809	19655.9	37.272269
2007	86.2866	6.161139	26982.1	47.299506
2008	95.3005	10.44642	39744.5	11.112984
2009	97.6117	2.425223	44161.3	4.8739507
2010	100	2.446725	46313.7	23.73423

في هذه الفترة تميز الاقتصاد الليبي بزيادة الانفاق العام بأنواعه الاستهلاكي والاستثماري وصاحبه زيادة في عرض النقود، مما ادى الي ارتفاع معدلات التضخم الي سنة 2008، ولكن مع زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتغير سياسة سعر الصرف في تلك الفترة ادي الي انخفاض في التضخم، ولكن مع ظهور الازمة الاقتصادية في سنة 2008 فقد وصل حد كبير بعد انخفاضه وذلك لانخفاض نمو الناتج ونمو العرض النقدي بشكل كبير، ثم انخفض في سنة 2009 بسبب موجات الركود التي حدث في الاقتصاد الدولي (صداقة 2019)، وهذا كان ملاحظ من الرسم البياني للرقم القياسي للأسعار وعرض النقود، فقد ارتفع عرض النقود في الفترة الاولى من هذه المرحلة ولكن لم يرتفع الرقم القياسي للأسعار متماشيا مع التطور الحاصل في الاقتصاد والانتعاشة في الاسواق النفطية من حيث الاسعار والطلب، ومن سنة 2005 بدأ المستوى العام للأسعار بالارتفاع متجها نفس خط عرض النقود، وهذا يعزى للأنفاق العام المرتفع في هذه الفترة على الخطط التنموية وزيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي.

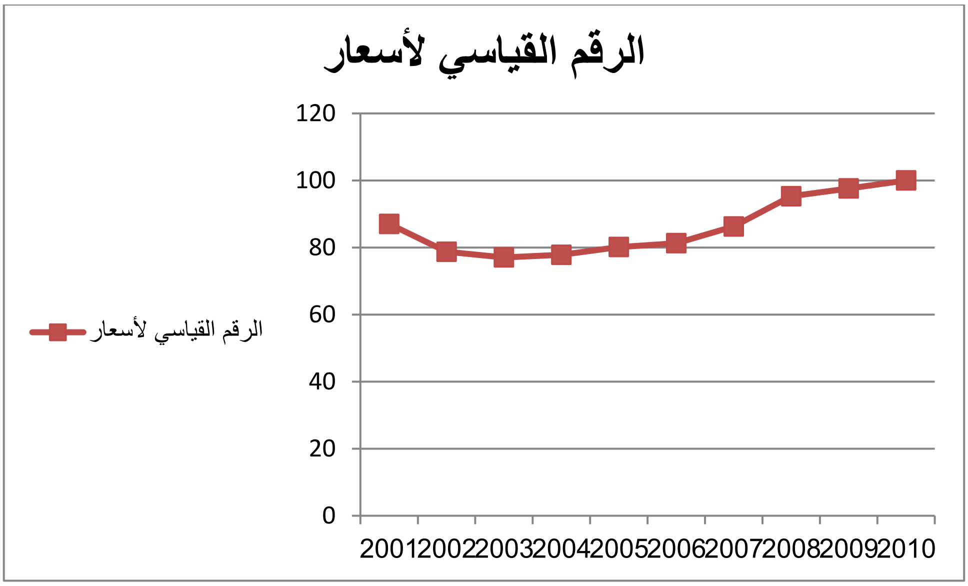

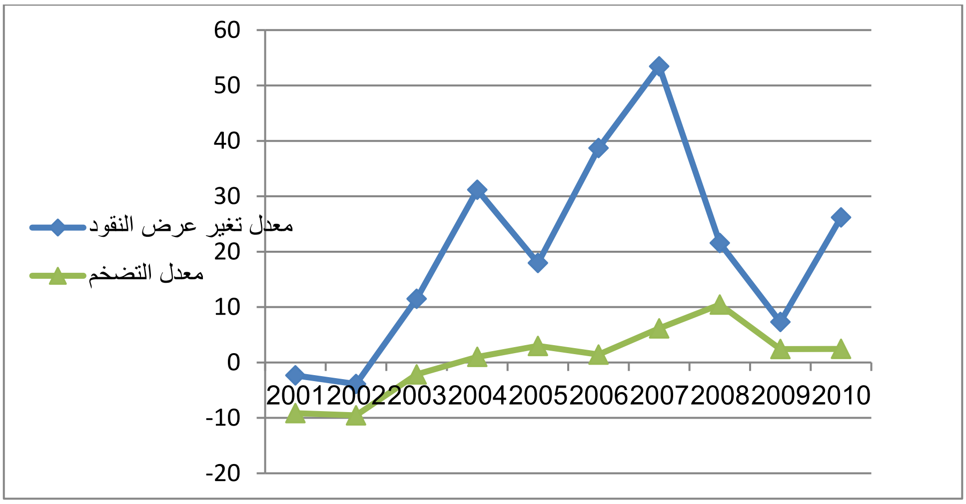

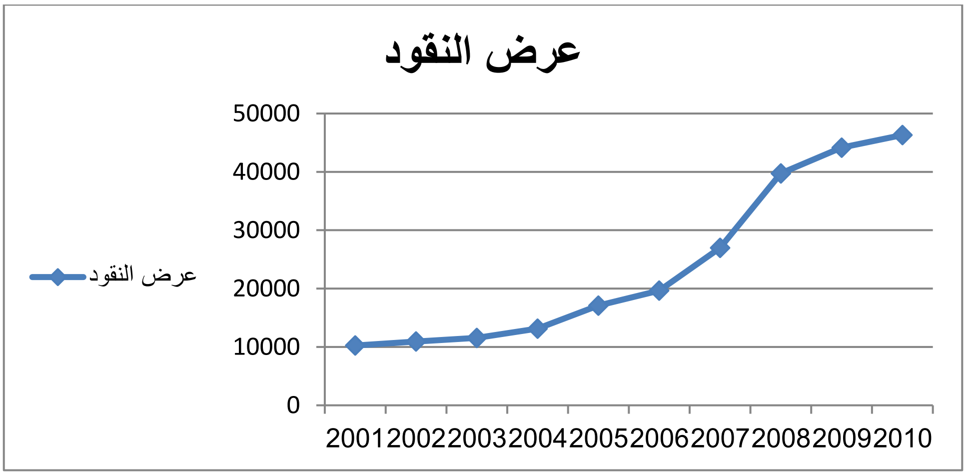

طبيعة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا الفترة من 2011-2020

وفي هذه الفترة فأن العرض النقود استمر في الارتفاع وكان في نفس الاتجاه الرقم القياسي للأسعار، ولكن لو لاحظنا هناك ارتفاع كبير في الرقم القياسي للأسعار في سنوات من 2015 الي سنة 2018، وهذه

المرحلة كانت تتميز بإغلاق الموانئ النفطية في سنة 2014 الذي ادي الي انخفاض المواد المالية للدولة مع زيادة في الانفاق العام وزيادة المرتبات مما ادي الي زيادة عرض النقود، وقد كان احد مسببات هذه الارتفاع المفرط في الرقم القياسي للأسعار الى عدم الاستقرار السياسي، ومنها ما يعود الى بعض السياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الجهات المختصة ربما لمعالجة تلك التذبذبات وعدم استقرارها، ومن هذه السياسات هي سياسة زيادة عرض النقود، بالإضافة إلى السحب من الغطاء النقدي على شكل عملة أجنبية متاحة في المصارف، ومع هذه الزيادة نشأت سوق موازية تباع فيها العملة الأجنبية (السوق السوداء) بسعر غير رسمي أو بمعنى اصح يتحكم في سعرها السوق وهو ما يسمى بالسعر الموازي ويعرف اقتصاديا (بالسعر غير الرسمي)، ومع زيادة عرض النقود ونشوء سوق صرف موازي، أصبحت هناك زيادة حادة ومستمرة في المستوى العام للأسعار وقلة كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح (العجيلي واخرون، 2018).

السنة	الرقم القياسي لأسعار	معدل التضخم	عرض النقود	معدل تغير عرض النقود
2011	115.948	15.94761	57305.9	11.212807
2012	122.958	6.046514	63731.5	8.2759703
2013	126.117	2.568923	69005.9	0.5779216
2014	129.199	2.443489	69404.7	13.257892
2015	141.911	9.839002	78606.3	22.535853
2016	178.659	25.89576	96320.9	15.591424
2017	229.507	28.46054	111338.7	-0.5552427
2018	250.847	9.298425	110720.5	-1.7874739
2019	203.621	-2.9	108741.4	15.450969
2020	206.626	1.478249	125543	-19.853516

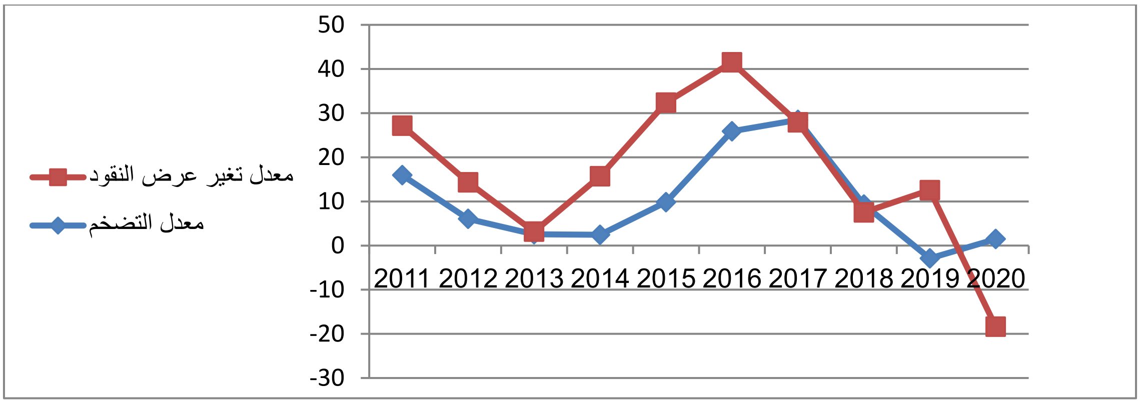

ويمكن ملاحظة الانخفاض في الرقم القياسي للأسعار في سنة 2019 و 2020 وكان سبب الانخفاض من ضمن السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة من حيث تعديل سعر الصرف واستئناف تصدير النفط مما ادي الي هذا الانخفاض كما هو ملاحظ في الرسم البياني التالي.

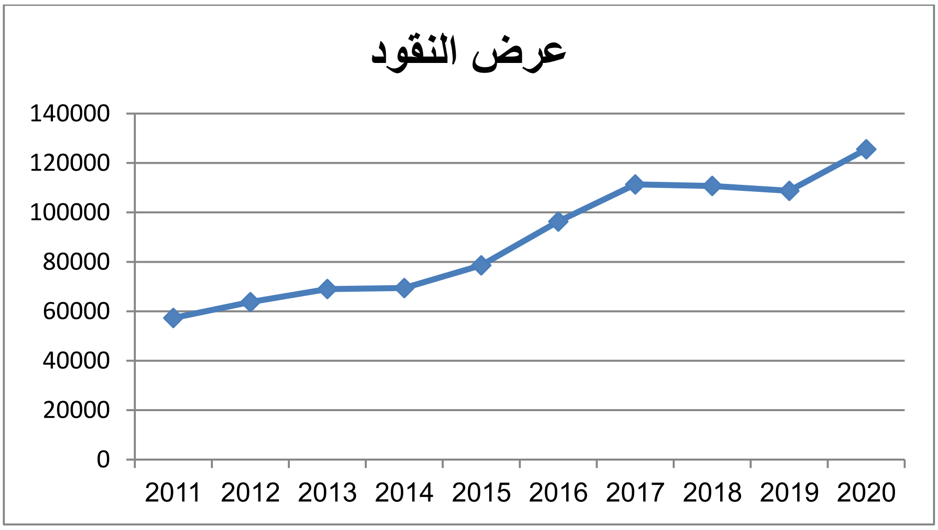

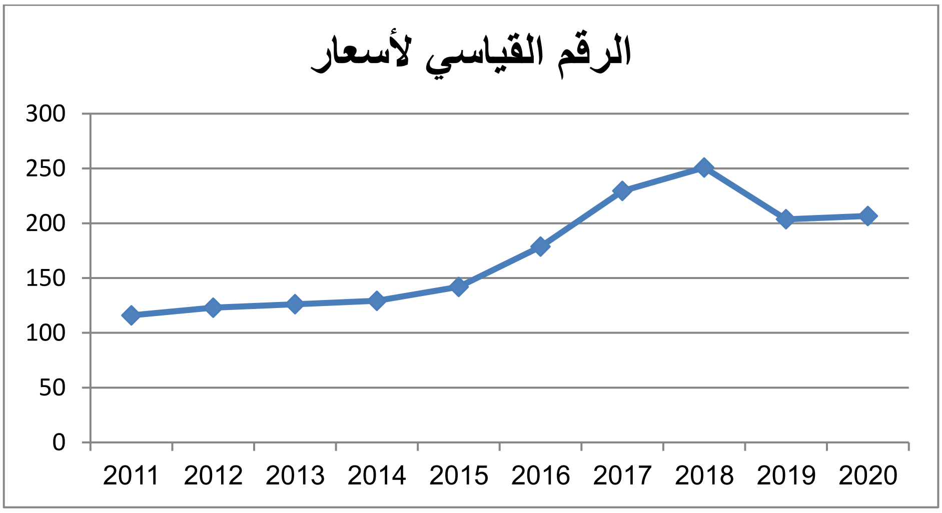

أن الفترات التي تم درستها توضح أن الاقتصاد الليبي مر بمراحل عدة، ولكن في كل فترات أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود والرقم القياسي للاسعار أو التضخم، فكل فترات الدراسة يتضح أنه كلما ارتفع عرض النقود يرتفع التضخم، ويمكن القول أن هناك اختلاف في الارتفاع في معدلات التضخم كل فترة على حدا، لان كل فترة تميزت بمميزات وازمات مرت بها الدولة تختلف كل فترة عن الاخرى.

النتائج:

من النتائج التي اظهرتها الدراسة إن معدل التضخم سجل انخفاضا تدريجيا بداية من سنة 1994 الي سنة 1997، ثم شهد بعدا انخفاضا ملحوظا حتى وصل ادني قيمة في سنة 2002، ومرد ذلك الي فترة الحصار التي تراجعت فيها الاحتياطات والتشدد في الائتمان والصرف الأجنبي والقيود علي الواردات (1990-1999), ويأتي التوسع في عرض النقود خلال السنوات التي تلت عام 2003 دلالة علي السياسة التوسعية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي بعد دخول الاقتصاد فترة الانفتاح علي العالم، والتحسن في أسعار النفط، ونمو الاحتياطي الأجنبي ويأتي كأحد العوامل المؤثرة في عرض النقود والتوسع في الإنفاق وخفض قيمة العملة المحلية أمام اهم العملات الدولية.

والفترة الثانية أخذ معدل نمو عرض النقود في التزايد خلال هذه المرحلة، بسبب السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام على مشروعات التنمية المختلفة وتزايد حجم الإقراض المصرفي (نتيجة الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط)، بينما أخذ مستوى التضخم في التغير استجابة للتغيرات في عرض النقود. فقد شهد عام 2008 ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها ارتفاع أسعار الواردات نتيجة موجة التضخم التي شهدها الاقتصاد العالمي بسبب زيادة أسعار النفط، وكذلك تنامي عرض النقود بمعدلات مطردة من خلال زيادة الأنفاق العام.

وقد وصل التضخم أعلى معدل للتضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة كان 28.5% في عام 2017، في حين كان أدنى معدل 2.2% في عام 2019، وهذا يعني عدم وجود تضخم على الرغم من زيادة عرض النقود. كانت طباعة النقود هي واحدة من أسباب زيادة عرض النقود خلال الفترة من 2015 إلى 2018، حيث كان من الضروري للمصرف المركزي بالبيضاء طباعة النقود لتغطية جزء من مصروفات الحكومة المؤقتة التي عجزت عن أداء مهامها بسبب هيمنة المصرف المركزي بطرابلس على الإيرادات النفطية. كما أن المصرف المركزي بطرابلس قام بطباعة كميات كبيرة من النقود خلال هذه الفترة.

في الفترتين الزمنيتين لعامي 2018 و2020، تعارض زيادة في عرض النقود مع انخفاض معدل التضخم، وهذا التناقض يتعارض مع فكرة نظرية كمية النقود. يمكن أن يكون السبب وراء هذا التناقض هو طبيعة السياسة النقدية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بفرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية بنسبة 183٪ في سبتمبر 2018. ويمكن ألا تؤدي زيادة في عرض النقود خارج

الجهاز المصرفي إلى زيادة في مستوى الأسعار (معدل التضخم) في الاقتصاد الليبي من فترة إلى أخرى، سواء بسبب تطبيق سياسات نقدية تتعارض مع فكرة نظرية كمية النقود، أو بسبب عدم دقة الأرقام التي تعبر عن عرض النقود ومعدلات التضخم، ويتضح من النتائج أن لعرض النقود تأثير كبير على التضخم في عدة مراحل من البحث.

التوصيات

وبعد عرض النتائج يوصي الباحثين التوصيات التالية: -

1-ضبط التوسع النقدي بحيث للسيطرة على زيادة عرض النقود في الاقتصاد، وهذا سيؤدي الي انخفاض قيمة العملة المحلية، ويجب على القائمين على السياسة النقدية وضع خطط لسحب المعروض الموجود في السوق، وتشجيع المواطنين على التوجه للدفع الالكتروني لخفض التعامل بالعملة النقدية.

2-على الحكومة تخفيض الانفاق العام بجميع أنواع في الفترة الحالية، لان الانفاق غير التنموي يؤدي لزيادة الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي للضغط على السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

3-تفعيل أدوات السياسة النقدية وتحديث المنظومة المصرفية وتطوير طرق الدفع الالكتروني، مما يساعد في كبح جماح التضخم من خلال تقليل الاعتماد على السيولة النقدية وتسهيل الطرق الالكترونية.

أن التحكم في التضخم عن طريق تخفيض المعروض النقدي في الاقتصاد، وهذا الامر يعتبر من اهم الأدوات التي تستخدمها الدولة عند ارتفاع معدلات التضخم من تغير للعملات المطبوعة قديما واستحداث فئات نقدية جديدة مما يؤدي لخفض المعروض.

المراجع:

1. الهادي بشير الهادي & محمد سعد أبوكرش (2016): تحليل أثر عرض النقود وسعر الصرف على النمو االقتصادي دراسة حالة
2. محمد الصيد حميد &عبدالرحمن علي محفوظ (2019): تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج املحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على االقتصاد الليبي للفترة (1990-2017م(، مجلة كليات التربية، العدد الرابع عشر يونيو2019
3. عبدالحكم الدردير و عبدالباسط منصور.» دراسة العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود باستخدام منهجية تودا-ياماموتو«. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 21، العدد 1، يونيو 2022،
4. عبد العزيز علي صداقة، وصقر محمد الجيباني، وعبد السلام العماري) .2019 .(*العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا: دراسة قياسية للفترة) 1990 – 2017 .(*مجلة كليات الاقتصاد، جامعة الزاوية، العدد العاشر، يونيو 2019،

5. فتحي محمد بالحسن مجيد) .2016 .(*دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي* ، كلية الاقتصاد، كلية الاقتصاد–قسم الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
6. العجيلي، & خالد علي. (2018). دور السياسات الاقتصادية في عالج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي خالل الفترة2004–2018